محضر جلسة لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة عـــدد 11

- **تاريخ الاجتماع:** 22 أفريل 2026

- **جدول الأعمال:**

الاستماع إلى السيدة راضية الجربي رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية وثلة من الإطارات المرافقة لها، بخصوص مقترح القانون المتعلق بسنّ أحكام خاصة بالتقاعد المبكر الاختياري للمرأة العاملة في القطاع الخاص.

- **الحضور:**

- الحاضرون: 05
-المتغيبون: 04
-المعتذرون: 01

- **بداية الجلسة:** الساعة 15.30

نهاية الجلسة: الساعة 18.00

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة يوم الأربعاء 22 أفريل 2026 بحضور السادة عز الدين التايب رئيس اللجنة، وعبد القادر عمار نائب الرئيس ورؤوف الفقيري مقرر اللجنة، وعضوي اللجنة السيدين رياض بلال ومنصف المعلول إلى جانب السيد وليد حاجي النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني والسيد مختار عيفاوي النائب مساعد الرئيس المكلف بالإعلام والاتصال وعدد آخر من النواب من غير الأعضاء، استمتعت خلالها إلى السيدة راضية الجربي رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية وثلة من الإطارات المرافقة لها بخصوص مقترح القانون المتعلق بسنّ أحكام خاصة بالتقاعد المبكر الاختياري للمرأة العاملة في القطاع الخاص.

وفي مستهل الجلسة بيّنت رئيسة الاتحاد أنّ هذه المبادرة، رغم أهدافها الحقوقية والإنسانية الواضحة، إلا أنّ أحكامها لا تخلو من العديد من المخاطر باعتبار أن التشجيع على التقاعد المبكر قد يؤدي إلى اختلال التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية إضافة إلى مخالفة بعض المبادئ والحقوق الدستورية التي يقوم عليها نظامنا القانوني مثل المساواة وتكافئ الفرص، وأوضحت أن الأهداف المعلنة لأصحاب المبادرة هي التي جعلت العديد من الدول تشجع على التقاعد المبكر من أجل تجديد الموارد البشرية وخلق فرص عمل للشباب وتحسين مردودية المؤسسة أو تمكين العاملات المتقاعدات من منح تحفيزية مع إمكانية بعث مشاريع خاصة أو إعادة التكوين في مجالات عديدة، مع انتهاج سياسة التقييم الدوري لنتائج هذا النظام، إلا أن الواقع الحالي في تونس لا يسمح باعتماد مثل هذا التمشي باعتبار ما تشير إليه الاحصائيات من ارتفاع في نسبة البطالة وتفاقم العجز المالي للصناديق الاجتماعية.

كما أفادت أنّ المرأة التونسية تتصدر المرتبة الأولى في العديد من المجالات على غرار العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، كما تتصدر المرتبة الثانية عالميا في نسبة النساء الحاصلات على شهادات عليا في الاختصاصات العلمية، وتبلغ نسبة الطالبات في الجامعات 66 % من إجمالي الطلبة، وتطرح هذه الأرقام إشكاليات عديدة منها أنّ تمدرس النساء وارتفاع عددهن في مؤسسات التعليم العالي يؤدي إلى تأخر الولوج في سوق الشغل، كما أن العقلية الذكورية السائدة تعيقها عن تحقيق الاستقرار في العمل، ولذلك فإنه من الصعب جدا تحقيق الأهداف المنشودة من هذا المقترح ومنها ضمان تفرغ المرأة في سنّ معينة لنفسها وعنايتها بصحتها والتخلص من ضغوطات العمل، بالإضافة إلى أنّ هذا المقترح قد يمسّ بقيم المساواة إذ لا يمكن التفكير في تمكين النساء من التفرغ لأنفسهن دون التفكير في تمكين الرجل النشيط من نفس الفرص، إضافة إلى أن هذا

المقترح قد يكرس اللامساواة بين النساء أنفسهن لأنه يخص النساء العاملات على حساب غيرهن ممن ليس لهن مسار مهني واضح.

وأكدت أن هذا المقترح الذي يبدو في ظاهره في صالح المرأة هو في الحقيقة يضرّ بمصالحها لأنّ تمكينها من اختيار التقاعد المبكر سيجعلها أمام واجب اجتماعي يحتّم عليها الخروج المبكر على التقاعد حتى لا يقع اتهامها بتغليب مصالحها المهنية على حساب تفرغها لحياتها العائلية، وهو ما سيؤدي إلى تخلي العديد من النساء عن عملهن، ولو كنّ من الإطارات والكفاءات العليا، ثم يجدن أنفسهن أمام التزامات ومسؤوليات عائلية تثقل كاهلهن وتزيد من أعبائهن دون أن يحققن ما تصبو إليه هذه المبادرة من أهداف نبيلة.

وخلال النقاش العام بين النواب أنّ هذا المقترح لم يأت في الحقيقة بأحكام جديدة لتفرض على المرأة الخروج على التقاعد المبكر، وانما القانون المعمول به حاليا يسمح للمرأة بذلك، إلا أنّ المبادرة المعروضة على المجلس تتمثّل فقط في حذف الشرط الذي يربط إمكانية تمتع المرأة بحقّها في التقاعد المبكر بوجود ثلاثة أبناء، وتهدف هذه المبادرة إلى تسهيل تمتّع المرأة بهذا الحق ولو لم يكن لها أبناء ، كما أنّ هذا المقترح لا يفرض إحالة النساء على التقاعد في سن الخمسين وانما جعل الأمر اختياريا، وتفيد الاحصائيات أنّ النساء في القطاع الخاص اللواتي اخترن هذا النظام عددهن قليل جدا، ولا يمكن لهذا الأمر أن يثقل كاهل الصناديق الاجتماعية، كما أنّ هاته الصناديق بإمكانها تجاوز العجز المالي الذي تمر به عن طريق سعيها لاستخلاص ديونها من بقية المؤسسات، وعدم الموافقة على هذا المقترح الذي تنادي به العديد من النساء ويطالبن بتمريره في أقرب وقت ممكن على الجلسة العامة لا تؤدي إلى حل الإشكاليات المالية لهذه الصناديق.

وفي سياق آخر، دعا بعض النواب المنظمة إلى الدفاع عن هذا المقترح الذي يهم فئة كبيرة من النساء ويخدم مصالحهن، موضحين أنّ الأحكام الواردة به قد جاءت بناء على طلبات ملحة من العديد من النساء، وهي من الأحكام الثورية التي ستؤتي أكلها وثمارها ولو بعد فترة زمنية بعيدة، ولكن لا بد من سنها عبر القانون في انتظار تغيير الثقافات التي تجبر المرأة على تحمل أعباء مهنية وعائلية تثقل كاهلها.

كما بيّن أحد النواب أنّ هذا المقترح يتضمن بالأساس التخلي عن شرط وجود ثلاثة أطفال لتمتع المرأة في القطاع الخاص بحقها في طلب إحالتها على التقاعد المبكر، هو أمر من الممكن تحقيقه بمجرد إصدار أمر منقح لأحكام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المنظم لهاته المسألة.

وفي تفاعل ممثّلي الاتحاد مع جملة تلك المداخلات، تمّ التأكيد على أنّ المنظمة تعمل دائما على الدفاع عن مصالح ومكاسب المرأة التونسية في جميع أبعادها، إلا أنها ترى أنّ السبب الحقيقي في إثقال كاهل المرأة ليس

في تأخر ســـن التقاعد فقط، مما يجعل تمكينها من التقاعد المبكر الاختياري غير كفيل بتحقيق الأهداف النبيلة لهذا المقترح.

واقترح ممثلو الاتحاد جملة من الحلول البديلة التي قد تغني عن الأحكام الواردة بهذا المقترح وتحقق الأهداف الواردة بشرح أسبابه، ومن ضمن ذلك ضرورة العمل على تحسين الظروف المهنية للمرأة والاستثمار في تكوينها، إضـافة إلى ضـرورة إعادة النظر في الزمن الوظيفي أو توقيت العمل الذي لا يتلاءم مع توازن واسـتقرار الحياة العائلية للمرأة، مع التشجيع على الانخراط في الصناديق الاجتماعية وخاصة بالنسبة للقطاعات المهمشة والغير منظمة وتوجيه الجهود التشـريعية لدمج النسـاء العاملات في الصـناعات التقليدية والحرف في نظام الحماية الاجتماعية.

كما تم التأكيد على أن اشتراط فترة عمل لا تقل عن عشرين سنة لطلب الإحالة عل التقاعد المبكر قد يؤدي إلى تراجع دخل الأسـرة باعتبار أنّ الجراية في هاته الحالة قد لا تتجاوز قيمتها 60 % من الأجر الذي كانت تتقاضاه المرأة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الهشاشة الاقتصادية، بينما تعمل مصالح الاتحاد منذ مدة على تدعيم التمكين الاقتصـادي للمرأة وتحسـين وضـعيتها المالية، وهذا الأمر يمكن معالجته كما فعلت العديد من التجارب المقارنة، ليس بالتشجيع على التقاعد المبكر وانما بطرق أخرى مثل تمكين النساء من التنفيل على سن التقاعد وذلك باحتساب عدد من الأعوام عن كلّ طفل مع ضبط أحكام خاصة بالمرأة التي لم تنجب أطفالا.

وفي ختام الجلسـة ثمن النواب التعامل المسـؤول من طرف الاتحاد مع هذه المبادرة وانفتاحها على جملة المقترحات التي تقدّم بها النواب، داعين إلى تنظيم جلسات أخرى في الغرض والتفكير المشترك في إيجاد الصيغ الكفيلة بإنجاح هذا المقترح وضمان قدرة أحكامه على التحسين من الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع الخاص.

رئيس اللجنة	مقرّر اللجنة
عزالدين التايب	رؤوف الفقيري